

## ترتيبات الإشراف على الحوكمة بالنسبة لخطة العمل الفورية للفترة 2010-2011

### مذكرة للمناقشة

#### الخلفية: الترتيبات المعتمدة في عام 2009

1 - تم الاتفاق على ترتيبات الإشراف على الحوكمة بالنسبة لخطة العمل الفورية في عام 2009 بموجب القرار 2008/1 الذي اعتمده المؤتمر وأنشأ بموجبه لهذا الغرض لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة. وكان من المفترض أن تواصل هذه اللجنة متابعة التقييم الخارجي المستقل واستكمال الأعمال غير المنجزة ضمن خطة العمل الفورية.

2 - وبالإضافة إلى تحليل مفهوم "الإصلاح المصحوب بالنمو" ورفع مقترحات في هذا الصدد إلى المؤتمر في عام 2009، كان من بين وظائف لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل أن توصي المؤتمر في الدورة نفسها بما يلي:

- الإطار الاستراتيجي الجديد، والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010-2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010-2011 التي اقترحتها الإدارة بشأن الإطار المتكامل الجديد المستند إلى النتائج (مع إسهامات معظمها من مجموعة العمل الأولى)؛
- أية تغييرات تعتبر مستصوبة في حجم عضوية المجلس والتمثيل الإقليمي فيها (مع إسهامات مقدمة من مجموعة العمل الثانية)؛
- المزيد من الإصلاحات في النظم، وتغيير الثقافة وإعادة الهيكلة التنظيمية، بما في ذلك: متابعة تقارير الاستعراض المفصل؛ واستعراض التقرير المتعلق بدراسة إطار تقدير المخاطر وإدارتها في المنظمة؛ وخطط من أجل زيادة كفاءة المكاتب الميدانية؛ ومقترحات من أجل تعزيز إدارة الموارد البشرية (مع إسهامات من مجموعة العمل الثالثة بشكل أساسي)؛
- التغييرات اللازم إدخالها على النصوص الأساسية كما هو منصوص عليه في خطة العمل الفورية، مع توفير الإشراف والإرشاد على مستوى السياسات لعملية مراجعة النصوص الأساسية (لا سيما من خلال مجموعة العمل الثانية)، بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن لجنة الشؤون الدستورية والقانونية).

3 - وأوكل أيضا إلى لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل مهمة الرصد والمتابعة الشاملين لتنفيذ الخطة من جانب الإدارة من خلال الاجتماعات المشتركة لمجموعات العمل. وفي ما يتعلق برفع التقارير، أُسندت إلى اللجنة المهام التالية: (1) وضع الصيغة النهائية لتقريرها بشأن التعديلات المقترح إدخالها على النصوص الأساسية في يونيو/حزيران 2009؛ و(2) إنجاز تقريرها النهائي بحلول سبتمبر/أيلول 2009 لعرضه على المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

4 - ويتوقع من لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، التي أنشئت لعام 2009 بأكمله، الاضطلاع بعملها بدعم مباشر من مجموعات العمل التابعة لها، وذلك من خلال عقد اجتماعات منفصلة أو مشتركة، وبواسطة "المشورة من المجلس ولجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية حسب الاقتضاء، دون إخلال بقيام هذه اللجان برفع التقارير إلى المجلس وبمهامها الدستورية" (القرار 2008/1).

### احتياجات المتابعة لما بعد 2009

5 - ستنتهي ولاية لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل بتقديم تقريرها النهائي إلى المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، وبعد أن تكون قد رفعت أيضا تقريرها عن التعديلات على النصوص الأساسية في يونيو/حزيران، كما هو مقرر. ومن المنتظر أن يشمل التقرير النهائي المسائل المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، فتكون اللجنة بالتالي قد أنجزت، قبل انعقاد المؤتمر، المهام الموكلة إليها في عام 2009، ومن ثم "استكمال العمل غير المنجز في إطار خطة العمل الفورية" (القرار 2008/1).

6 - وسيكون من الضروري بالنسبة لأعضاء المنظمة، بعد المؤتمر، مواصلة رصد التقدم المحرز على صعيد تنفيذ خطة العمل الفورية من قبل الإدارة ومتابعة هذا التقدم، بالإضافة إلى أي قرارات ذات الصلة قد تصدر عن المؤتمر في عام 2009. وباستثناء مهمة المتابعة المهمة هذه، [وربما مسألة عضوية المجلس]، لن يكون هناك عمل آخر غير منجز ينبغي الاضطلاع به في إطار الخطة. ومن هذا المنطلق، ينبغي النظر في إمكانية اعتماد ترتيبات مناسبة لكي يتسنى للأعضاء تأدية وظيفة الإشراف على تنفيذ الخطة بطريقة فعالة.

### الترتيبات الممكنة للفترة 2010-2011

7 - خلال الاجتماع المشترك لمجموعات العمل الأولى والثانية والثالثة المنعقد في 23 يوليو/تموز، تم الإدلاء في هذا الصدد بالملاحظات التالية: "جرى التشديد على ضرورة أن تضع الأجهزة الرئاسية آلية إشراف جيدة على عملية الإصلاح. ونظرا إلى أن عملية الإصلاح ستستغرق ثلاث سنوات أو أكثر، لا بد من اعتماد ترتيبات مبسطة تتسم بقدر أكبر من الاستدامة. وهناك خيارات عديدة، بما في ذلك إمكانية أن يضطلع الرئيس المستقل للمجلس بدور دائم، ومن خلال لجنتي البرنامج والمالية اللتين أصبحتا مفتوحتين أمام المراقبين" (مقتبس من مذكرة الرئيس).

8 - وبالنسبة للمتابعة على صعيد الحوكمة خلال الفترة 2010-2011، يمكن النظر في الخيارين التاليين:

- الخيار الأول: إنشاء لجنة للمؤتمر، تكون إلى حد كبير شبيهة بلجنة المؤتمر الحالية المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل؛
- الخيار الثاني: استخدام مكثف أكثر للأجهزة الرئاسية الموجودة.

9 - وسينطوي الخيار الأول على إنشاء لجنة للمؤتمر لمدة محددة للفترة 2010-2011، تكون مماثلة في طبيعتها للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل التي أنشئت لعام 2009، ولكن مختلفة من حيث ولايتها وهيكلها:

- نظرا إلى أن ولاية اللجنة لن تغطي مجالات عمل منفصلة كما في عام 2009، فإنها ستركز على توفير الرصد والمتابعة الشاملين لتنفيذ خطة العمل الفورية في الفترة 2010-2011، بالإضافة إلى المشورة اللازمة لإجراء التحسينات اللازمة في هذا الصدد؛
- وتبعاً لذلك، سيكون هيكل اللجنة أبسط: ولن تكون هناك حاجة إلى مجموعات عمل مختلفة لمعالجة قضايا محددة، ولا إلى أمانة متفرغة لخدمة اللجنة بصورة منتظمة.

10 - وسعياً إلى ضمان الاستمرارية، ستُمنح هذه اللجنة نفس الاسم (لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل) والمختصر (CoC-IEE) كلجنة المؤتمر الحالية، وستعمل وفقاً لأساليب عمل مماثلة:

- ستكون مفتوحة أمام مشاركة جميع الأعضاء مشاركة كاملة، وتجري أعمالها بجميع لغات المنظمة، وتتخذ قراراتها من خلال توافق الآراء إلى أقصى حد ممكن؛
- تقرّر الجدول الزمني لاجتماعاتها مع الأخذ في الاعتبار دورات الأجهزة الرئاسية لضمان التسلسل المناسب للاجتماعات التكميلية، ولن تُعقد اجتماعاتها بموازاة اجتماعات رئيسية لمنظمات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها؛
- ستعين مكتبا يتألف من رئيس اللجنة ونائبين للرئيس وممثل واحد عن الدول الأعضاء لكل إقليم، يتناول بشكل حصري المسائل الإدارية والتنظيمية؛
- تحظى على نحو استباقي بدعم الإدارة التي ستقدم خدمات السكرتارية والوثائق اللازمة لاجتماعاتها.

11 - وإلى جانب ضمان الاستمرارية، من شأن الخيار الأول أن يتيح مشاركة جميع أعضاء المنظمة مشاركة كاملة، ويعزز إحساس كل الأعضاء بامتلاك عملية تجديد المنظمة، ويوطد أيضاً روح الثقة والشراكة في صفوف الأعضاء وكذلك في ما بين الأعضاء والإدارة.

12 - وسيعني الخيار الثاني ضمنا القيام، مع زيادة كثافة العمل، باستخدام الأجهزة الرئاسية القائمة، وعلى وجه التحديد المجلس، ولجنة المالية، ولجنة البرنامج، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية:

- سيواصل المجلس رصد التقدم المحرز ككلّ على صعيد تنفيذ خطة العمل الفورية للفترة 2010-2011 ورفع تقرير إلى المؤتمر في عام 2011، وسيحصل من الإدارة على تقارير مرحلية فصلية عن تنفيذ الخطة لاستعراضها وإسداء المشورة بشأنها؛
- تقدم لجنة البرنامج ولجنة المالية ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، عند الاقتضاء، إسهامات محددة كل منها في مجال ولايتها؛
- يؤدي الرئيس المستقل للمجلس، في إطار مهامه المعززة، دورا ميسرا استباقيا في النهوض بمهمة الإشراف هذه.

13 - وسيعتمد الخيار الثاني كليا على الهياكل الحالية للأجهزة الرئاسية، مع الاستفادة إلى أقصى حد من كفاءاتها المتخصصة، ودعمها في النهوض بدورها المعزز على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الفورية. وسينطوي أيضا على مشاركة أكبر للرئيس المستقل للمجلس، وذلك تماشيا مع الوضع الجديد شبه الدائم لوظيفته.

14 - وينبغي ألا يكون الخياران حصريين، بل يمكن أن يكمل الواحد منهما الآخر ويمكن تنفيذهما بشكل متزامن، كما حدث طوال عام 2009، مع عقد اجتماعات لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ودورات الأجهزة الرئاسية بشكل منظم ومتكامل وبما يفيد جميعا.

15 - وترد الترتيبات المفصلة للخيار الأول والخيار الثاني في مشروع قرار المؤتمر \_/2009 بشأن خطة العمل الفورية.

#### الآثار المترتبة من حيث التكلفة

16 - ستكون لكلا الخيارين آثار محدودة نسبيا من حيث التكلفة بالمقارنة بالترتيبات السابقة، على افتراض أنه لن تكون هناك حاجة إلى أمانة متفرغة بشكل دائم، وأن الإدارة ستتولى تقديم خدمات الدعم. ويفترض أيضا، في إطار الخيار 1، أن يكون مقرّ جميع أعضاء المكتب في روما، وبالتالي لن تكون هناك أي تكاليف للسفر. وهكذا فإنّ التكاليف المقدرة هي على النحو التالي:

- أ) - سينطوي *الخيار الأول* على تكلفة تبلغ حوالي
- تكاليف الترجمة الفورية:
  - تكاليف إعداد الوثائق:
  - تكاليف خدمات السكرتارية:
  - السّعة، إلخ:
- 288 000 دولار أمريكي، تشمل:
- 120 000 دولار أمريكي
- 90 000 دولار أمريكي
- 60 000 دولار أمريكي
- 18 000 دولار أمريكي
- ب) - سينطوي *الخيار الثاني* على تكلفة تبلغ حوالي
- تكاليف إضافية للترجمة الفورية:
  - تكاليف إضافية لإعداد الوثائق:
- 180 000 دولار أمريكي، تشمل:
- 80 000 دولار أمريكي
- 100 000 دولار أمريكي

#### التماس التوجيه

17 - يطلب من مجموعات العمل الإعراب عن آرائها بشأن الخيارين الواردين في هذه المذكرة بخصوص ترتيبات الإشراف على الحوكمة بالنسبة لخطة العمل الفورية لكي تتخذ لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في 2010-2011 في وقت لاحق قراراً في هذا الصدد.